

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والسبعين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف  
يوم الخميس ، ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : ف.ل. اسراييليان ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية )

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ف • ل • اسراييليان  
السيد ب • ي • سكوموروخين  
السيد ف • ب • برباخين  
السيد غ • ف • بردينكوف

اثيوبيا

الأرجنتين

السيد ف • يوهانس  
السيد خ • كاراساليس  
السيد ر • غارسيا موريتان  
السيد ر • فيليامبروسا  
السيد ر • ر • هوبر

استراليا

السيد ر • روو  
السيدة س • فريمان  
الآنسة ج • كورتنى

ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )

السيد ه • فيغينير  
السيد ف • ايلبه  
السيد م • غرتس  
السيد و • أ • فون ديم هاغن

اندونيسيا

السيد سوتوواردويو  
السيد أ • م • دامانك  
السيدة ب • رمضان  
السيد ف • قاسم  
السيد أ • ويراناتامادجا  
الآنسة م • ن • دارسا

ايران ( جمهورية - الاسلامية )

السيد ن • ك • كامياب  
السيد ف • س • سرجاني

ايطاليا

السيد م • اليسي  
السيد ب • كابراس  
السيد ج • أدورني براتشيسي  
السيد ر • دى كارلو  
السيد م • بافيسي

باكستان

السيد م • أحمد  
السيد ك • نياز

الحاضرون في الجلسة ( تابع )

السيد س . أ . دى سوزا آى سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد م . ديباس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج . م . نوارفالييس	
السيد ب . كونستانتينوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ب . بوشيف	
السيد ك . ستانكوف	
السيد ن . ميخائيلوف	
السيد هلا ميينت	<u>بورما</u>
السيد بي تيين تين	
السيد ت . سترويفاس	<u>بولندا</u>
السيد ج . شيايوفيتش	
السيد ب . كانوك	<u>بيرو</u>
السيد س . كاستيللو راميريز	
السيد م . فيفودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ج . ماتوسيك	
السيد أ . سيما	
السيد ب . ولد - رويس	<u>الجزائر</u>
السيد ع . طفار	
السيد ه . روزه	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه . تيليكه	
السيد و . كوبيتشيك	
السيد ف . سياتس	
السيد أ . داتكو	<u>رومانيا</u>
السيد ت . ماليسكانو	
السيد أ . بوبيسكو	
السيد أ . غنوك	<u>زائير</u>
السيد ج . دانابالا	<u>سرى لانكا</u>
السيد ه . م . غ . س . باليهكارا	
السيد ر . أكيوس	<u>السويد</u>
السيدة أ . بونير	

الحاضرون في الجلسة ( تابع )

السويد ( تابع )

السيد ه • برغلوند  
السيد ح • لوندين  
السيدة أ • م • لاو

الصين

السيد كيان جيا دونغ  
الآنسة وانغ زى بون  
السيد لي ويمن  
السيد زانغ ويدونغ  
السيد لو منغجون

فرنسا

السيد ج • مونتاسييه  
السيد ه • ريني  
السيد جيسبير

فنزويلا

السيد أ • غارسيا غارسيا

كندا

السيد ر • ج • روشون  
السيد م • ك • هامبلين

كوبا

السيد ليشوغا  
السيد أ • دى لا كروس  
السيد ح • ل • غارسيا

كينيا

مصر

السيد أ • حسن  
السيد م • بدر  
السيد أ • م • عباس  
الآنسة و • يسيم

المغرب

السيد عمر هلال

المكسيك

السيد أ • غارسيا روبليس  
الآنسة س • غونزاليس أى رينيرو  
السيد ب • ماسيدو ريبا

المملكة المتحدة

السيد ر • أ • ت • كرومارتي  
السيد ج • ف • غوردون  
السيد غ • ه • كوبر  
السيد د • أ • سلين

منغوليا

السيد د • أردمبيلغ

نيجيريا

السيد ج • أ • أوبوه

الهند

السيد م • دوبي  
السيد س • كانت شارما

هنغاريا

السيد د • ميستر  
السيد ف • غاجدا  
السيد ت • توث

هولندا

السيد ر • ج • فان شايك  
السيد ج • راماك  
السيد ر • أكرمان

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد ل • فيلدز  
السيد ه • و • دافيدسون  
السيد ر • سكوت  
السيد ج • ميسكل  
السيد أ • هورويتس  
السيد ب • مورتون  
السيد ر • ووترز  
السيد ب • س • كوردن  
السيد أ • ليبوفتس  
السيد ج • ج • تيرني  
السيد س • ويلز  
السيد ر • ميكولاك  
الآنسة م • ونستون

اليابان

السيد م • اماي  
السيد م • كونيشي  
السيد ت • اشيفوري  
السيد ك • تاناكا

يوغوسلافيا

السيد م • ميخيلوفيتش

أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي  
للأمين العام :

السيد ر • ج • جايبال  
السيد ف • بيراساتيغي

وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : افنحت الجلسة العامة النانبه والسبعون بعد المائتين لمؤتمر سرع السلاح .

يواصل المؤتمر اليوم النظر في البند ٤ من جدول أعماله المعنون " الأسلحة الكيميائية " .  
غير أنه طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر فان لكل عضو أن يشير أي موضوع يتصل بعمل المؤتمر متى رغب في ذلك .

على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو هنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والجزائر وسري لانكا .

والآن أعطى الكلمة لممثل هنغاريا السفير مسسر .

السيد ميستر ( هنغاريا ) : اسمحوا لي اليوم أن أقدم بياني بلهجة شخصية بعض الشيء ، ومع ذلك ، لا يسعني وأنا أراكم في منصب الرئاسة الا أن أحبي البلد العظيم الذي تمثلونه في هذا المؤتمر لنزع السلاح . ذلك أن مجرد نظرة خاطفة على تاريخ اشتراك الاتحاد السوفياتي فسي مختلف مفاوضات نزع السلاح توضح جهوده الدائبة الهادفة الى تحسين التفهم المتبادل وتخفيف التوتر ودعم السلم في العالم . فمنذ الخطط الأولى لنزع السلاح الكامل والشامل ، التي قدمها ليفينوف هنا في جنيف عام ١٩٢٧ الى اللجنة التحضيرية لنزع السلاح مروراً بالمبادرات ومشاريع الاتفاقات العديدة في العقود الماضية الى آخر مقترح يتعلق بالمفاوضات بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وكل تاريخ مفاوضات نزع السلاح يقدم دليلا على الجهود البناءة والجادة للاتحاد السوفياتي من أجل تحقيق السلم والأمن لجميع الأمم ، من خلال تدابير لتحديد الأسلحة ونزع السلاح .

وقد أسهم الوفد السوفياتي بمؤتمر نزع السلاح ، تحت قيادتكم ، مسترشدا بأفضل التقاليد الدبلوماسية السوفياتية ، في زيادة هبة السياسة الخارجية لبلدكم العظيم . واسمحوا لي في هذه المناسبة أن أقدم لكم خالص تهانتي وأتمنى لكم - باسم الوفد الهنغاري - كل نجاح في الاضطلاع بمسؤولياتكم الجسيمة . وأؤكد لكم دعما الكامل وتعاوننا الدائم معكم .

هل لي أن أقدم أيضا تهانينا للسيدة ماح بریت شيورين وسعادة سفير السويد رولف اكيوس ، اللذين سبقاكم كرئيسين لمؤتمرنا ، حيث بذلا كل ما في وسعهما للتقدم بعملنا خلال الشهر الاستهلالني لدورة الصيف .

وأخيرا وليس آخرا ، اسمحوا لي أن أرحب أجمل ترحيب برئيس الوفد الهولندي ، سعادة السفير روبرت جان فان شايك وأقدم له تمنيات الوفد الهنغاري وتعاونه .

على مدى الأسابيع القليلة الأولى من دورة الربيع ، قدم ممثلو دول أعضاء في بياناتهم الافتتاحية تقييما لآراء حكوماتهم عن الحالة الدولية وكذلك عن حالة مؤتمر نزع السلاح . وكانت الصورة الشاملة التي رسمتها الغالبية العظمى من الوفود قاتمة في الواقع ، وتحفل بعلامات تدعو للقلق وتنبئ بالخوف على مستقبل الانسانية دون توقع أي نجاح في مفاوضات تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

وعمليات التقييم هذه ، ومثل هذا الاستعراض من الممارسات التي جرى العرف عليها في كل المحافل الدولية كمؤتمرنا هذا . وهكذا كانت العادة هنا طوال ما يقرب من عقدين وليس هذا في حد ذاته ميزة تستحق الذكر . أما ما يستحق الذكر ، في رأينا ، فهو اتجاه ساد في العاميين الماضيين

وأصبح نمطا • وما أتحدث عنه هو أنه في السنوات السابقة جرى الاستعراض السنوي في الأسبوعين أو الثلاثة أسابيع الأولى من دورة الربيع ، ثم عكفت الوفود على العمل الفعلي • واستمر العمل مع فترة توقف حتى نهاية دورة الصيف • ومع ذلك ، ففي السنوات ، الأخيرة ، أصبح الاستعراض السياسي ممارسة نصف سنوية تمضي ببطء على مدى أسابيع طويلة • وليست هذه بالطبع ، ظاهرة طبيعية أو مفيدة ولكن لا يمكن تجنبها • فالواقع أنه لا يمكن تجنبها لأنها نتيجة مباشرة للحالة الدولية ونتيجة مباشرة للشعور بالعجز أو الشلل ، الذي حكم به على المؤتمر المسؤولون عن سير الأمور ككل •

وفي هذه الأثناء أصبحت الصورة المعتمدة التي رسمت في بداية دورة الصيف أكثر سوادا ، وتضاءلت فرصا لاجراء مفاوضات فعلية بشأن أكثر المشاكل اشتعالا • واستقر سباق التسلح في التأثير على نحو غير موات على الحالة الدولية ، التي ينبغي أن يعمل مؤتمرنا في ظلها • وموقف حكومتي فيما يتعلق بهذه الحالة التي أوجدتها دوائر الامبريالية العالمية المتطرفة معروف جيدا • وبما أن الفرصة قد سنحت لي من قبل لعرض الحالة بالتفصيل أمام هذا المحفل ، فلن أسهب في ذلك الآن وأود أن أوضح أن آراءنا فيما يتعلق بالمخارج من هذه الحالة لم تتغير أيضا •

والحكومة الهنغارية على اقتناع راسخ بأنه لا توجد مشكلة دولية واحدة لا يمكن حلها وتسويتها عن طريق مفاوضات بناءة وصريحة وعادلة ، أو بمعنى آخر ، اننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه " لا يمكن حل المشاكل العالمية ، بما في ذلك الخلاف التاريخي بين الاشتراكية والرأسمالية بالوسائل العسكرية " كما أعلن ذلك مؤخرا ، وليس لأول مرة ، قادة الدول الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي في اعلان موسكو المؤرخ في ١٤ حزيران/ يونيه ١٩٨٤ •

وفي هذا الصدد ، أود أن تسمحوا لي بالتأمل قليلا أمام الفكرة التي تقدم بها زميلنا الموقر سعادة سفير اليابان اماي ، في أحد بياناته خلال دورة الربيع • ( وقد يجد البعض أن مثل هذا التأمل فلسفي ، ولكنني أعتقد أنه عملي تماما ) • فقد وجد سعادة السفير اماي ، عندما تحدث عن مختلف أنواع تدابير نزع السلاح ، أو بتكرار نفس كلماته : " أنظمة للأسلحة " ، أن من الممكن "تقسيمها على أساس المفاهيم الى فئتين ، علاجية ووقائية " • وعندما زاد في شرح الفكرة ، توصل الى استنتاج موداه أن " هاتين الفئتين من مهمتنا ينبغي دائما معالجتهما على أساس متواز •

وبعد أن درست الفكرة وقلبته وقارنت بين الحجج المؤيدة والمعارضة ، شعرت بأنني أكثر ميلا الى تحدي أسلوب تفكيره ومعظم ما خلاص اليه ، سألت نفسي السؤال التالي : هل من الصحيح أنه ينبغي أن يعامل هذان النوعان من اجراءات نزع السلاح على أساس متواز ؟ وهل من الممكن أن نعاملهما دائما بهذه الطريقة ؟

ففي رأيي أن المهمة الفعلية أو مسار العمل ، والتدابير الملموسة التي يجب أن تتخذ أو بمعنى آخر : القرار بشأن زمن ومكان محاوله التقدم الى الأمام - ينبغي أن تحدده عوامل أخرى غير الطموح الى المضي دوما على أساس متواز في كلا المجالين • ويمكن للمرء أن يميز من بين العوامل العديدة التي تؤثر على أفعالنا وقراراتنا عاملين اثنين لهما الوزن الأكبر وهما العجلة المطلقة والجدوى النسبية •

وفي فلسفتنا بخصوص تحديد الأسلحة ونزع السلاح أن المهمة الرئيسية هي الاضطلاع بتدابير عملية وفعالة بينما يستمر الحفاظ على التوازن القائم والذي وصلنا اليه تاريخيا عند مستوى أكثر انخفاضا للأسلحة والقوات المسلحة •

فإذا أخذنا هذا المطلب كنقطة انطلاق لا حلاف عليها (وليس باستطاعتي تصور نعطه ندابة أخرى معقولة ومقبولة ) ، وإذا أخذنا في الاعتبار العاملين اللذين أوردتهما منذ لحظات ، فأنني أظن أن من الممكن تأكيد ما يلي بدرجة عالية من المصادقية :

كل خطوة يجب اتخاذها بغية النعزم أو تحفيق تدابير ملموسة لنزع السلاح (مثل خفض عدد بعض القوات المسلحة وخفض أو القضاء في النهاية على بعض أنواع الأسلحة ، وما الى ذلك ) ينبغي أن تكون عادلة ومتبادلة ، لانه ربما يكون لها - والحق أن لها دائما - تأثير مباشر وسريع على التوازن العسكري العام . ولهذا ، فالعملية صعبة ومعقدة للغاية مما يتطلب وقتا كثيرا وجهودا كبيرة . وهذا ينبغي أن أؤكد على طابع استهلاك الوقت للعملية ، الذي ينطبق على كل مهمة تقع في الفئة التي يسميها الزميل الياباني " علاجية " .

أما مهام الفئة الأخرى ما تدعى بالتدابير " الوقائية " . وأضم اليها ، كأمثلة ، التعهدات اللازمة قانونا بعدم استخدام القوة العسكرية ضد بعضها بعضا ، وعدم البدء في استخدام الأسلحة النووية ، وكذلك الالتزامات بالتوقف المؤقت عن أسلحة معينة وانشاء مناطق خالية من بعض أنواع الأسلحة وما الى ذلك - فكل هذه التدابير ذات طابع مختلف .

أولا ، ليس لها تأثير مماثل على التوازن العسكري العام .

ثانيا ، لا يتطلب تحقيقها نفس العملية الصعبة التي تتمثل في تحديد عدد القوات على الجانبين والمقارنة المعقدة للقوة الحقيقية لقوات واسعة التباين ، والأسلحة وما الى ذلك .

وبالتالي ، وهذا هو الفرق الرئيسي الثالث ، أن عملية التفاوض تكون أقل استهلاكاً للوقت إذا توافرت الإرادة السياسية الضرورية لدى كل الأطراف .

ولهذه الأسباب ، وعلى أساس أهم معيارين وهما - العجلة المطلقة والجدوى النسبية - نعلق أولوية خاصة على تدابير مثل التخلي المتبادل عن استخدام القوة المسلحة ، والتخلي عن الاستخدام الأول للأسلحة النووية وانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والتوقف المؤقت لتجارب الأسلحة النووية ، الخ .

وقد يشير هنا من يختلفون معنا الحجة القائلة بأن هذه التدابير ، مع أنها لا تغير في الواقع التوازن العام ، ستؤدي ، مع ذلك ، الى استمرار تفوق عسكري محتمل . وقد يكون هذا صحيحا في بعض الحالات ، ولكن الخطر الحقيقي لا يظهر الا اذا ظل هذا التدبير مقصورا على مجال واحد من النشاط أو على نوع واحد من فئات الأسلحة . غير أنه اذا شمل التعهد بعدم استخدام القوة كل المرافق ، واذا شمل عدم الاستخدام الأول للأسلحة النووية كل أنواع الأسلحة النووية الموزعة بأي مرفق ، فإن الحجة الواردة أعلاه تغدو صحيحة .

ومن بين الاختلافات الكثيرة بين فئتي الإجراءات ، هناك فئة ، وهي فئة مهمة ، لم أذكرها بعد ، ألا وهي مقدار أو مستوى الثقة المتبادلة المطلوبة حتى قبل التفكير في اجراء معين . وبينما تقتضي ضمنا التدابير التي صنفها سعادة السفير امان على أنها " علاجية " مستوى مرتفعا وثابتا نسبيا من الثقة المتبادلة فيما بين الأطراف في المستقبل - وهو مستوى لم تتضح سماته منذ وقت طويل بعض الشيء - فإن ما يسمى بالتدابير " الوقائية " ، كما اقتبستها ، على حين أنها تفترض مقدارا معيناً من الثقة ، تستطيع بحكم قدرتها المتلازمة تحقيق الثقة المتبادلة والحفاظ عليها .



ومن ثم عندما يحرز تحسن معقول في الظروف وبناء للثقة المتبادلة ، يمكن ، بل ، ينبغي البدء في مفاوضات عاجلة بكل جدية بشأن تدابير فعلية وملموسة لخفض الأسلحة ونزع السلاح .

وهذا على وجه التحديد السبب في اعتقادنا بأن من الأهمية بمكان أن تستجيب الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ، على نحو بناء للنداء المقدم في بودابست في ٧ أيار / مايو الماضي من الدول الأعضاء في معاهدة وارسو . فقد دعت دولنا في هذا النداء الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي " الى بذل جهود مشتركة لخفض التوتر وتحسين المناخ الساسي للعلاقات المتبادلة وزيادة الثقة وتدعيم السلم لصالح جميع الشعوب " .

وأعرب النداء عن اعتقاد شعوبنا وحكوماتنا بأنه مما " يخدم هذا الهدف . . . ابرام معاهدة بشأن التخلي المتبادل عن استخدام القوة المسلحة والحفاظ على العلاقات السلمية " .

والجدير بالاشارة اليه أن الالتزام الذي ينبغي التعهد به ، سينطبق على الأسلحة النووية والتقليدية على السواء . وقد تذهب المعاهدة ، على نحو ما اقترح ، الى أبعد من الحلفين ، وقد يتعهد الطرفان بالتزامات مماثلة تتعلق بعدم استخدام القوة ضد بلدان ثالثة ، سواء كانت للأخيرة روابط تحالف ثنائية معهم ، أو كانت بلدانا غير منحازة أو محايدة . وقد اقترح أيضا أن تلزم أطراف المعاهدة أنفسها " بالنضال من أجل وضع نهاية لسباق التسلح وتحديد وخفض التسلح وتعزيز نزع السلاح " - النووي والتقليدي .

وأود أن أضيف الى معلومات الزملاء الموقرين أن الدول الأعضاء في معاهدة وارسو قد قامت بمشاورات ثنائية مكثفة حول مقترحها خلال الفترة الماضية مما أدى الى تفهم أفضل . ونظرا للأفكار والآراء الكثيرة التي ظهرت خلال تلك العملية ، والحرص على تعميق الحوار حول ابرام المعاهدة المقترحة ، فقد اتخذت خطوة جديدة ، بأن اقترحت في نداء بودابست البدء في مشاورات متعددة الأطراف .

وقد كانت الدول الأعضاء في معاهدة وارسو ولاتزال على استعداد دائما للحوار ، سواء كان ثنائيا أو متعدد الأطراف ، بشأن كل مسألة تتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح . وكان اعلان موسكو لقادة دولنا وأعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي دليلا على ذلك أيضا .

وأعلن نداء بودابست في خاتمة ما يلي : " ان شعوب أوروبا والعالم تنتظر اتخاذ خطوات حقيقية نحو صون السلم والأمن وتجنب خطر كارثة نووية " ولقد قدمت دولنا النداء بهذه الروح بالذات وتأمل أن تتلقى ردا ايجابيا دون مزيد من الابطاء .

واسمحوا لي أن أشير الى أن نفس الروح بالتحديد ونفس القلق والاهتمام ونفس مشاعر الاستعجال قد سادت الاعلان المشترك الصادر في ٢٢ أيار / مايو من قبل رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين وتنزانيا والسويد والمكسيك والهند واليونان . واعلان هؤلاء القادة الستة ، الذين يمثلون في الواقع أربع قارات يعرب عن مشاعر الغالبية العظمى من الشعوب ولكنه لم يلق حتى الآن ردا ايجابيا موضوعيا واحدا من القوى الخمس الحائزة على الأسلحة النووية . وليس من قبيل المصادفة أنه جاء من الاتحاد السوفياتي وهو من بين الدول الأعضاء في معاهدة وارسو التي أصدرت نداء بودابست قبل ذلك بأسبوعين فقط .

لم أتناول في بياني هذا أي بند محدد من بنود جدول أعمالنا ولكسى تناولت المسائل التي تتعلق بجدول الأعمال ككل • وموقف حكومة هنغاريا فيما يتعلق بالمسائل المنفردة معروف جيدا • ولانزال المقترحات العديدة ومشاريع الاتفاقات للبلدان الاشتراكية معروضة وصالحة • ووفود بلادنا، بما فيها الوفد الهنغاري، على استعداد في أية لحظة للبدء في مفاوضات عملية بشأن أكثر القضايا الحاحا ، مثل منع سبوب حرب نووية والحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • ومع ذلك، ومن أجل اجراء مفاوضات عملية، فإن إنشاء أجهزة محددة مثل الهيئة الفرعية ، تعد ضرورة مطلقة • وهناك حاجة الى جهود جادة من جميع الوفود اذا أريد تحقيق تقدم أيضا في بنود جدول الأعمال الأخرى حيث الهيئات الفرعية موجودة فعلا • اسمحوا لي في ختام كلمتي أن أؤكد لكم استعداد الوفد الهنغاري للنهوض بمسؤولياته والوفاء بالتزاماته •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر السيد ممثل جمهورية هنغاريا الشعبية على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها لبلدي والتهاني التي أعرب عنها لشخصي • أعطى الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية السفير فيلدز •

السيد فيلدز : ( الولايات المتحدة الأمريكية ) : في بياني اليوم يسيادة الرئيس ، سأبدأ بشرحي للكيفية التي يعالج بها مشروع الاتفاقية المقدم من الولايات المتحدة آخر القضايا الأربع الرئيسية التي يشملها أي حظر شامل وفعال للأسلحة الكيميائية • الا وهي قضية التحقق الحيوية •

ذلك أن الأسلحة الكيميائية تعتبر وسيلة حرب خطيرة للغاية بحيث لا تسمح بأي غموض في اتفاق يحظر تلك الأسلحة • وأي اتفاق يكون الغرض منه حظر الأسلحة الكيميائية لا يكون قابلا للتحقق على نحو فعال سيكون تافها عديم القيمة • بل سيكون ، في حقيقة الأمر ، اتفاقا خطيرا • واذا دخل مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ ، فسيكون هناك بالقطع قلق وعدم يقين على الدوام بشأن ما اذا كانت الأطراف الأخرى في الاتفاق وفيه بالتزاماتها • وستخلق أوجه عدم اليقين وفقد الثقة المترتبة على مثل هذا الاتفاق توترات في المجتمع الدولي ، ويمكن أن ترزعزع الثقة في الاتفاقات الأخرى القائمة والمقترحة للحد من الأسلحة • ويجب تجنب هذه الحالة بل ويمكن تجنبها •

وفي الوقت الذي نقر فيه بأن احكام التحقق الفعالة ضرورية لأي حظر ناجح للأسلحة الكيميائية ، يجب علينا في الوقت نفسه أن نقر بأن المفاوضات بشأن احكام التحقق الفعالة تلك لن تكون سهلة • فالأسلحة الكيميائية لا تختلف في مظهرها كثيرا عن الذخائر التقليدية ، الا عند التفيتش عن قرب • كما يمكن الآن تمييز مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية بسهولة عن مرافق الانتاج الكيميائي السلمي •

ويوجد بالفعل تسليم واسع في هذا المؤتمر بأن وسائل التحقق التقنية الوطنية لن تكون كافية لتأكيد الثقة بالامتنال لأي حظر للأسلحة الكيميائية • ولذا فان هذه المهمة ستحتاج الى وسائل تحقق تكون أكثر اقتحاما ، ولاسيما التدابير الموضوعية • ولم تسع الولايات المتحدة ، ولا تسعى ، الى تحقق

مطلق • ولكن الولايات المتحدة تسعى الى تلك التدابير التي توفر الثقة الضرورية بأنه يتم الامتثال لحظر الأسلحة الكيميائية •

وفي الكلمة التي ألقاها نائب رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية فخامة السيد جورج بوش ، أمام هذه الهيئة في ١٨ نيسان/ أبريل من العام الحالي ، ذكر أربع نقاط يجب أن تتأكد الأطراف في اتفاقية ما بأنه يتم الامتثال للأحكام المتصلة بهذه النقاط في الاتفاقية • ودعوني أكرر هذه النقاط الأربع مرة أخرى : أولاً أن كل مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية المعلن عنها قد تم تدميرها ، وثانياً ، أن جميع الأسلحة الكيميائية المعلن عنها قد تم تدميرها وثالثاً ، أن الأسلحة الكيميائية المعلن عنها تشكل بالفعل جميع الأسلحة الكيميائية التي يمتلكها طرف ما ، ورابعاً ، أن مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية المعلن عنها هي جميع ما يمتلكه طرف ما من تلك المرافق • وشروط التحقق بالنسبة لهذه النقاط الأربع يمكن وصفها داخل فئتين عريضتين • الأولى أن الأسلحة الكيميائية ومرافق الانتاج المعلن عنها - أي الأسلحة الكيميائية ومرافق الانتاج التي أعلن طرف ما عن وجودها وعن موقعها وفقاً للأحكام المطبقة للاتفاقية - ستخضع لتحقيق موضعي دولي منتظم • والثانية ، أنه بغية التأكد من أنه لا توجد أسلحة كيميائية أو مرافق انتاج أسلحة كيميائية غير معلن عنها ، أو أنه لا تجرى أنشطة محظورة يجب على الدول أن تعتمد بشكل كبير على اجراءات التحقق بالتحدي • وسأركز في بياني اليوم بالدرجة الأولى على نظام التحقق الموضعي الدولي المنتظم الذي سينشأ بموجب مشروع الاتفاقية •

ووفقاً لأحكام المشروع المقدم من الولايات المتحدة ، تخضع الأسلحة الكيميائية لتحقيق موضعي دولي منتظم منذ اللحظة التي يعلن فيها عنها الى اللحظة التي تدمر فيها • ويخضع اعلان طرف ما لتفتيش موضعي أولي للتثبت من دقة الاعلانات • ثم تخضع الأسلحة الكيميائية بعد ذلك لرصد مستمر عن طريق أجهزة موضعية وتفتيش موضعي دوري لضمان أنها لن تنقل من مواضعها المعلن عنها ، فيما عدا نقلها الى مرفق تدمير معلن عنه •

وأود أن أتقدم الآن بورقة عمل أمريكية عن الاعلان عن مخزونات الأسلحة الكيميائية ورصدها وهي ورقة عمل يقدمها اليوم وفد بلادي لتنظروا فيها • وتتضمن هذه الورقة عرضاً تفصيلياً لأحد النهوج الممكنة للاعلان عن الأسلحة الكيميائية ورصدها حتى يتم تدميرها ، على أساس من النهج الوارد في مشروع الاتفاقية المقدم من الولايات المتحدة • وتركز ورقة العمل على أنواع أجهزة الرصد الموضعي التي يمكن استعمالها لهذا الغرض • ونأمل في أن تنشط هذه الورقة المناقشة حول هذه القضية الهامة بطريقة تساعد على حلها في أسرع وقت ممكن •

وبسبب خطر التحويل وغيره من أشكال التهرب أثناء عملية التدمير ، فإن الولايات المتحدة تقترح أن يتم رصد التدمير الفعلي للأسلحة الكيميائية بشكل مستمر ليس فقط عن طريق الاجهزة الموقعية بل وعن طريق وجود المفتشين المستمر أيضاً ذلك أنه يجب أن يكون المفتشون حاضرين دائماً أثناء عمليات التدمير لكي يرصدوا عملية التدمير ذاتها ولكي يضمنوا أن أجهزة الرصد تعمل بدقة • وهكذا ترصد الأسلحة الكيميائية عن كثب حتى يتم القضاء عليها بموجب مشروع الاتفاقية •

وقد أورد وصف أنماط الاجراءات التي تعتقد الولايات المتحدة أنها ضرورية لتدمير الأسلحة الكيميائية في ورقة العمل CD/367 التي طرحها وفد بلادي على المؤتمر في ٦ تموز/ يوليه ١٩٨٣ • وقد استعرضت هذه الاجراءات أثناء حلقة العمل التي عقدت بمعسكر الجيش في تويل ، ولاية يوتا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي • وقد ورعت الملخصات المقدمة لحلقة العمل على المؤتمر في ٢٠ كانون الثاني/ باير ١٩٨٤ بوصفها ورقة العمل CD/424 •

وأود ، ونحن مازلنا نعرض لهذا الموضوع ، أن أشير الى اليبان السوفياتي الذي العى في ٢١ شباط / فبراير وجاء فيه أن الاتحاد السوفياتي مستعد لقبول الوجود المستمر لأفرقة التفتيش الدولية في المواقع التي تدمر فيها أنماط معينة من الأسلحة الكيميائية • وانا لنرحب بشرح هذا الاقتراح السوفياتي الوارد في الوثيقة CD/CW/WP.78 المؤرخة في ٢ نيسان/ أبريل ١٩٨٤ • ونود أن نطلب من الوفد السوفياتي أن يوضح نقطتين فيما يتعلق باقتراحه : الأولى ، هل يستكمل حضور المفتشين المستمر أثناء تدمير الأسلحة الكيميائية برصد مستمر بالاجهزة ؟ والثانية ، هل سيقصر وفقا للاقتراح السوفياتي حضور المفتشين المستمر على تدمير المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية وذخائرها والنبائط المتعلقة بها فقط ؟ نحن نتطلع الى تلقي اجابات عن هذين السؤالين الهامين •

وفي مشروع الاتفاقية المقدم منا ، ستخضع أيضا مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية للتحقق الموضوعي الدولي المنتظم منذ لحظة الاعلان عن موقعها الى أن يتم تدميرها • ويضمن هذا التحقق أن مرافق الانتاج ستوقف عن انتاج الأسلحة الكيميائية وأنها قد دمرت في النهاية • وأثناء التفتيش الأولي عقب الاعلان ، سيعقد المفتشون الدوليون قائمة لحصر المعدات الرئيسية في مرفق انتاج الأسلحة الكيميائية • وعندما يتم تدمير المرفق ، سيتأكد المفتشون من أن هذه المعدات الرئيسية قد دمرت أيضا • وعلى عكس تدمير الأسلحة الكيميائية ، لا يلزم أن يكون المفتشون في الموقع باستمرار أثناء تدمير مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية • ومع ذلك ، فسيكون على الأجهزة الموضوعية أن ترصد المصنع باستمرار لكي تضمن بقاء المرفق متوقفا عن العمل أثناء عملية التدمير • وسيسمح بالطبع للمفتشين بزيارة المرفق بصفة دورية أثناء عملية التدمير •

وبالاضافة الى الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها ، فان التحقق الموضوعي الدولي المنتظم سيطبق على مرافق أخرى محددة في مشروع الاتفاقية • كما أن مرفق الانتاج الوحيد المتخصص المشار اليه في مشروع الاتفاقية على أنه ينتج المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية وسلائفها الرئيسية للأغراض الوقائية سيخضع للتحقق الموضوعي الذي يجري بأجهزة الاستشعار الموضوعية - والمفتشين على حد سواء • كذلك المرافق التي تنتج المواد الكيميائية المدرجة في الجدول جيم ستخضع للتحقق الموضوعي القائم على انتقاء عشوائي للمرافق • والغرض من هذا التفتيش هو ضمان عدم تحويل المواد الكيميائية التي تنتجها تلك المرافق لأغراض الأسلحة الكيميائية •

السيد الرئيس ، ان قضية تطبيق تدابير التحقق على نماذج المواد الكيميائية المدرجة في الجدول جيم والمواد التي ينتجها مرفق الانتاج الوحيد المتخصص ، هي احدى قضايا التحقق الهامة التي لم تجد حلا • وقد اقترحت الولايات المتحدة والوفود الغربية طرقا للتحقق من أن هذه المواد الكيميائية لا تستعمل بطريقة يحظرها مشروع الاتفاقية • ومع ذلك ، فان وفودا أخرى لم تستجب لهذه الاقتراحات بالتفصيل بل ولم تتقدم باقتراحاتها الشاملة بشأن كيفية التعامل مع هذه المواد الكيميائية ولن يمكن حل قضية التحقق من " عدم الانتاج " هذه الا اذا شاركت تلك الوفود مشاركة ايجابية في تبادل الآراء حول هذا الأمر الهام ، بحيث يمكن التفاوض في هذه الهيئة حول حل مقبول للجميع • وآمل في أن توضح هذه الوفود موقفها من هذه القضية الهامة عاجلا •

وهناك الكثير من الأحكام التقنية التفصيلية التي يلزم التفاوض بشأنها بغية تنفيذ التحقق الموضوعي الدولي المنتظم • ويتضمن المرفق الثاني من مشروع الاتفاقية المقدم من الولايات المتحدة خطوطا عامة للأحكام التي نراها ضرورية لتشغيل نظام التحقق بنجاح • وعلى سبيل المثال ، لكي نضمن أن المفتشين يستطيعون أداء مهامهم بفعالية ، فانهم في حاجة لان يمنحوا امتيازات وحصانات خاصة •

وينبغي منح المفتشين تأشيرات الدخول فورا • وبالرغم أن للطرف الخاضع للتفتيش الحق في أن يكون له ممثلون بصحبة فريق التفتيش ، فيجب على هؤلاء الممثلين أن يكونوا مستعدين لمصاحبة المفتشين فورا • ولا ينبغي تأخير المفتشين الدوليين كأن يدعي الطرف المضيف بأن ممثليه ليسوا متاحين مؤقتا • كما لا ينبغي السماح لأية قيود بيروقراطية - مثل ، الحاجة الى موافقة الطرف المضيف على سفر المفتشين الى الموقع الذي سيجرى تفتيشه - أن تؤخر المفتشين • وبالطبع ، ينبغي لعمليات التفتيش ذاتها أن تتم بطريقة تتجنب تعويق الأنشطة الاقتصادية والتقنية لأي طرف وأن تكون متفقة مع سلامة تشغيل الموقع الذي يجري تفتيشه • وهناك تفاصيل أخرى كثيرة يجب حلها فيما بين المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية والطرف الذي سيجرى تفتيشه • وعلى سبيل المثال ، فسيحتاجون الى الاتفاق على ترتيبات فرعية تحدد بالتفصيل كيفية تطبيق التحقق الموضوعي على كل موقع خاضع لهذا التحقق •

هذه الاقتراحات بشأن اجراءات تنفيذ التحقق الموضوعي الدولي المنتظم تمثل ما تعتقد الولايات المتحدة أنه ضروري لتشغيل نظام التحقق بنجاح • وهي عرضة لمزيد من التعديل والتطوير والتحسين • ونأمل في أن يكون لدى بلدان أخرى أفكارها الخاصة عن هذا الموضوع تطرحها على مؤتمر نزع السلاح لكي ينظر فيها • واننا نتطلع الى تطوير محتويات هذا الجزء من المرفق الثاني بالاشتراك مع زملائنا أعضاء مؤتمر نزع السلاح •

ويستهدف نظام التحقق الموضوعي الدولي المنتظم الذي أوجزته اليومضمان تدمير الأسلحة الكيميائية المعلن عنها ومرافق انتاجها ، والا تحدث أنشطة محظورة في مواقع ومرافق أخرى معلن عنها ونعتقد أن هذا النظام شامل وفعال معا ، اذ ينطبق بلا شك على تلك المواقع والمرافق المعلن عنها • ومع ذلك ، فالنظام الذي أوجزته اليوم غير كاف في حد ذاته لتوفير التأكد اللازم بالامثال الذي يتطلبه اتفاق يحظر الأسلحة الكيميائية • ويجب أن يستكمل بنظام تفتيش بالتحدي • وسأستعرض في بيان آخر أحكام التفتيش بالتحدي التي تعتقد الولايات المتحدة أنها ضرورية للحظر الشامل والفعال للأسلحة الكيميائية •

السيد كرومارتي ( المملكة المتحدة ) : شكرا ياسيادة الرئيس • أود أولا أن اهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر طوال شهر تموز/ يوليه ، وأن أؤكد لكم تأييد وفد بلادي لتصريفكم أعمال الرئاسة • كما أود أن انتهز هذه الفرصة لأعرب من خالصكم عن شكر وفد بلادي الحار للسفير اكيوس على رئاسة الوفد السويدي الحاذقة للمؤتمر خلال شهر حزيران / يونيه •

كان موضوع هذا الأسبوع من برنامج عمل مؤتمرنا ، محل اهتمام حكومة بلادي البالغ لمدة طويلة ، الا وهو موضوع الأسلحة الكيميائية •

وكان بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، الذي حرم استعمال الأسلحة الكيميائية - وسيظل - ذا قيمة لا تقدر للبشرية • ومع ذلك ، فقد نشأ توافق عريض في الآراء بأن الحظر على الاستعمال الوارد في البروتوكول يحتاج الى دعمه باتفاقية تتعهد الأطراف بموجبها ألا تحتاز أو تصنع الأسلحة الكيميائية • واشبات الأمم المتحدة مؤخرا لاستعمال تلك الأسلحة في الحرب بين ايران والعراق يعزز الحاجة الملحة لعقد هذه الاتفاقية • والعمل الذي جرى بشأن هذا الموضوع هنا في مؤتمر نزع السلاح خلال السنوات الخمس الماضية قد أوجد تقاربا كبيرا جدا في الآراء حول مضامين هذه الاتفاقية • وقد أعرب عن هذا

التقارب في وجهات النظر بوضوح في تقرير الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية في العام الماضي الوثيقة ( CD/416 ) •

ويشعر وفد بلادي بالامتنان البالغ للسفير السويدي اكيوس الذي يرأس هذا العام اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية ، للعمل الساق الذي بذله في العام الماضي لتحويل هذا التقارب في وجهات النظر الى شكل ييسر تحقيق المزيد من التقدم هذا العام • ويؤيد وفد بلادي بحرارة جهوده التي لا تكل لاستكمال ما أنجز بالفعل بغية عقد اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية كلية في وقت مبكر • ويتعهد وفد بلادي بتأييده تأييدا تاما ، وتأييدكم ياسيادة الرئيس ، من أجل انجاز هذه المهمة الهامة • وكان تقديم نائب رئيس الولايات المتحدة ، السيد بوش في ١٨ نيسان/ أبريل لمشروع اتفاقية بشأن حظر الاسلحة الكيميائية ، موضع ترحيب بالفعل من حكومة بلادي ووفدها في المؤتمر •

والوثيقة المقدمة من الولايات المتحدة (CD/500) نص طموح • وحكومة بلادي تهنيء حكومة الولايات المتحدة على نطاقها ونهجها الشامل • وتستوحي هذه الوثيقة فيضا من الأفكار والمبادرات التي طرحت بالفعل على مائدة المفاوضات وساهمت فيها المملكة المتحدة • كما تحدد بوضوح الشروط الأساسية المتعلقة بحظر شامل يمكن التحقق منه ، بغية تمكيننا من تخليص العالم نهائيا من جميع الأسلحة الكيميائية • ويشعر وفد بلادي بالامتنان تجاه السفير فيلدز لسلسلة بياناته القيمة ، وقد استمعنا الى آخرها اليوم ، التي يشرح فيها بالتفصيل الأفكار التي قامت عليها أحكام مشروع الاتفاقية المقدم من الولايات المتحدة •

وقد نظرت حكومة بلادي في نص الوثيقة CD/500 باعتناء بالغ • ونحن نعتقد عن يقين بأن نهجها ، ولاسيما بالنسبة للتحقق ، يشير الى الاتجاه الذي يجب علينا أن نتبعه اذا أردنا العثور على وسائل للتأكد من الامتثال الكامل • ولذا فان وفد بلادي على أهبة الاستعداد لكي يمضي قدما مع الوفود الأخرى على الطريق الذي رسمته الوثيقة CD/500 • وكما أبان وفد الولايات المتحدة لتوه عن استعدادة للنظر في نهج بديلة ، فسنتحلى نحن أيضا بالمرونة ، وسنحاول أن نكون واسعي الخيال ، حيثما يكون مطلوبا • ومن رأينا أنه يمكن الوصول الى امتثال فعال اذا ما توافرت الرغبة السياسية في الموافقة على حل يضمن ذلك •

وهناك توافق عريض في الآراء بين جميع الوفود المجتمعة حول هذه المائدة بشأن ما يلزم تحريمه • بيد أننا في حاجة الى أن نعمل معا لاستحداث احكام تخلق الثقة بأن جميع الأطراف تفي بالتزاماتها المحددة في الاتفاقية • وهناك حاجة الى وجود هذه الثقة لكي تمكن الحكومات من توقيع الاتفاقية والبرلمانات من التصديق عليها ، ولمنحها الاستقرار بعد دخولها حيز التنفيذ • والحاجة الى أحكام تخلق الثقة بأن جميع الأطراف تفي بالتزاماتها تزداد بسبب طبيعة الأسلحة الكيميائية ذاتها • وبعض تلك الأسلحة التي استعملت بالفعل في منازعات نشبت فيما مضى تقوم على مواد كيميائية بسيطة ليس من الصعب صنعها ، وفي بعض الحالات تصنع وتستعمل على نطاق كبير لأغراض مدنية مشروعة لا ينوي أحد منا ، أو يرغب بالفعل ، في التدخل فيها • حتى عوامل الأعصاب الفائقة السمية يمكن صنعها من مواد ذات تركيب كيميائي بسيط يسهل الحصول عليها تماما • وتتبع الصعوبات العملية لتصنيعها من خاصية السمية الفائقة للعوامل نفسها ، والتي تستوجب ترتيبات سلامة معقدة • وبالإضافة الى ذلك ، فحين تصنع الذخائر الكيميائية ، لا يكون من الصعب اخفاؤها ، لأنه لا يمكن تمييزها بشكل قاطع عن غيرها من الذخائر الا بالتفتيش عن قرب • ولذا ، فلكي نعطي ضمانا بأنه لا يجري تحايل على

حظر للأسلحة الكيميائية عن طريق التصنيع السري للأسلحة الكيميائية وعوامل الحرب الكيميائية ، أو الاحتفاظ بمخزونات غير معلن عنها ، فمن الضروري أن يدرج في الاتفاقية عدد من طرق التحقق التي يعزز بعضها البعض على الأسس التي تم بيانها من قبل • ومن الضروري بناء الثقة في الاتفاقية بكل الوسائل الممكنة اذا أريد لها أن تحظى بقبول واسع •

وفي هذا الصدد ، يرحب وفد بلادي بتقديم ممثل قنلندا الموقر للوشيقة CD/505 ، وهي أحدث ما في سلسلة الكتب الزرقاء التي تحتوي على نتائج البحوث التي يجريها البروفسور مييتين ومعاونوه عن الطرق العلمية للتحقق من نزع السلاح الكيميائي فهذا الاسهام القيم ، الذي يمثل ثمار ١٠ أعوام من البحث ، يزود المؤتمر في الوقت المناسب بصورة شاملة للتقنيات المتاحة نتيجة لحدث صور التقدم العلمي • ويمكن للطرق الفعالة التي استحدثها هؤلاء الباحثون أن تقوم بدور قيم في تقليل الحاجة الى وجود المفتشين في الموقع ، وينبغي أن يكون هدفنا الاستفادة من الطرق الفعالة ، حيثما كان ذلك مناسباً ، لدواعي الاقتصاد والتقليل من الطبيعة الاقتحامية للتحقق على حد سواء • وبالطبع ، سيظل الوجود المادي للمفتشين مطلوباً لضمان امتثال الاتفاقية •

ويجب أن يكون من بين العوامل الرئيسية في نظام التحقق ، حكم بالتحدي من طرف لا يكون مقتنعاً بأن طرفاً آخر يفي بالتزاماته بموجب الاتفاقية • وقد أوضحت آراء حكومة المملكة المتحدة في هذا الموضوع بالتفصيل في ورقة العمل CD/431 التي قدمها في ١٤ شباط / فبراير من هذا العام السيد لوس وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث • ذلك أن نظام التحدي المؤدي الى التفتيش الموضوعي يوفر التأكيد النهائي بأنه لن يكون بمقدور الدول الأطراف أن تنهرب من التزاماتها بموجب الاتفاقية وهي بمأمن من العواقب • ومن المهم أن تزال بسرعة وحسم أية شكوك بشأن عدم الامتثال • وسينطبق نظام التحدي هذا على جميع جوانب الاتفاقية وسيوفر بذلك شبكة سلامتها • الا أنه من المهم لاستقرار الاتفاقية أن يبنى التأكيد من الامتثال ، بقدر الامكان ، على طرق تحقق روتينية لا تنطوي على أدنى شك ، ومن ثم لا تضعف الاتفاقية ، وألا تلقي أعباء أثقل مما ينبغي على شبكة السلامة التي يوفرها التحقق بالتحدي •

وأول نوع من تدابير التحقق الروتيني ، بالنظر الى عنصر الوقت ، يجب أن يكون التحقق من تدمير المخزونات الموجودة من الأسلحة الكيميائية • وقد حقق المؤتمر في هذا الميدان بعض التقدم وكان أمام أعضاء المؤتمر فرصة طيبة لكي يروا على الطبيعة كيف يمكن تدمير الأسلحة الكيميائية تدميراً كاملاً ومأموناً في حلقيتين دراسيتين نظمت احدهما حكومة الولايات المتحدة في تولي في العام الماضي والأخرى حكومة ألمانيا الاتحادية هذا العام في مونستر • ويشعر وفد بلادي بالامتنان للحكومتين المضيفتين لأنهما أتاحتا فرصة روعية تلك المصانع أثناء العمل ، ولاسيما للطريقة التي تم بها ايضاح أنه يمكن القيام بعملية التدمير بطريقة تسمح بتحقيق ، يقوم به مراقبون محايدون ، لاثبات أن المخزونات المعلن عنها قد دمرت بالفعل • وأعتقد أنه اتضح لكل من زار الوجدتين منا أن من الضروري حضور مراقبين طوال فترة التدمير في الموقع المختار لهذا الغرض • والحق أن البيان الذي ألقاه في ٢١ شباط / فبراير ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر بأن حكومة بلاده على استعداد من ناحية المبدأ لقبول وجود فرق تفتيش دولية في الموقع بصفة مستمرة بينما يجري تدمير الأسلحة الكيميائية يثير الأمل في أن يكون هذا الجانب من جوانب المشكلة قابلاً للحل •

وشمة مشكلة أخرى ذات صلة ، محدودة الوقت أيضاً ، هي مشكلة التحقق من تدمير مرافق الانتاج ، والتي نرى فيها بهمة الفريق العامل ألف التابع للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية • وقد

دلت حكومة بلادي عمليا لأعضاء لجنة نزع السلاح في ١٩٧٩ عن الفضاء الكامل على المرفق الوحيد في المملكة المتحدة لصنع الغازات المثيرة للأعصاب بعد أن تم تدمير المخزونات المتبقية من تلك العوامل كما سيكون من الضروري ، بغية توفير الاستقرار للاتفاقية ، أن تدرج فيها أحكام تعطي تأكيدا بأن الأسلحة الكيميائية لا تصنع بطريقة سرية ، وبخاصة بعد أن يكون قد استكمل تدمير المخزونات القائمة . ومن أجل هذا الغرض ، قدم وفد بلادي في العام الماضي الوتيفة CD/353 بشأن التحقق من عدم انتاج الأسلحة الكيميائية . وقد احتوت هذه الوثيقة على اقتراحات بشأن الاعلان عن انتاج مركبات كيميائية من أجل الاستعمال السلمي ، وفي بعض الحالات ، التحقق عن طريق التفتيش الروتيني العشوائي ، من الاعلانات ومن أن المركبات موضع البحث لا يجري تحويلها الى أسلحة كيميائية . وقد اقترح هذا النوع من التفتيش الروتيني العشوائي بالنسبة لبعض السلائف الرئيسية التي لا تعتبر في حد ذاتها من عوامل الحرب الكيميائية ، وانما هي عوامل وسيطة هامة في تركيبها . والهدف من مثل هذا التفتيش الروتيني هو توفير التأكد من أن عوامل الحرب الكيميائية لا يجري انتاجها بطريقة سرية ، وذلك عن طريق توفير رقابة روتينية على سبل التركيب الرئيسية التي يمكن بها صنع تلك العوامل .

وقد احتوى مرفق ورقة عمل المملكة المتحدة CD/353 على قائمة بالسلائف الرئيسية وكانت قد أعدت من قبل في اجتماع للخبراء تحت اشراف رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية السفير سوجكا . واحتوت الوثيقة CD/353 على طلب موجه الى الوفود الأخرى للحصول على معلومات بشأن المدى الذي تصل اليه صناعة هذه المركبات في البلدان الأخرى للأغراض المدنية . ونحن ممتنون لتلك الوفود التي استجابت لهذا الطلب . وقد عممت بعض البيانات التي أعطوها لنا في نهاية دورة ١٩٨٣ في ورقة العمل CD/CW/WP.57 . ونأمل في تقدم الوفود الأخرى ببيانات مماثلة في وقت يسمح بادراجها في ورقة عمل أخرى تقدم في نهاية الدورة الحالية .

وبعد دراسة تلك البيانات واجراء مناقشات مع وفود أخرى،عمم وفد المملكة المتحدة ورقة عمل أخرى تحمل الرمز CD/514 ، ويسرني أن أقدمها اليوم ويقترح في هذه الورقة تصنيف للمركبات وفقاً للمخاطر المتمثلة في احتمال استعمالها كعوامل للحرب الكيميائية أو كسلائف لها . ومن المأمول أن يساعد هذا التصنيف ، القائم على معايير موضوعية ، المؤتمر على الوصول الى توافق في الآراء بشأن تعريف المركبات التي يلزم أن تكون موضع الاعلانات والرصد . وقد استرعى وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية بحق الانتباه ، في ورقة العمل CD/439 المقدمة منه ، الى حقيقة موعداها أن هناك حاجة الى قائمة مماثلة بالنسبة لنقل السلائف الرئيسية الى البلدان الأخرى . وكما أشير اليه في ورقة العمل تلك ، فان لبعض المركبات موضع البحث استعمالا مدنية هامة . ويرى وفد بلادي أنه لن يكون ممكنا استثناء جميع مواد هذه الفئة من الرقابة . كما أننا نشارك وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية في الشكوك التي تراوده بشأن الامكانية العملية لتحديد قائمة السلائف الرئيسية كلها على أساس المعايير النظرية . فمن شأن هذه المعايير أن تساعد في توجيه اختيار المركبات التي تدرج في القائمة أو القوائم ، بيد أننا نؤمن بأنه لا سبب عملية ، سواء كانت تتعلق بالاعلان أو مراقبة التصدير أو التفتيش الروتيني في أراضي أية دولة طرف ، من المهم أن تدرج المركبات في القائمة بأسمائها الكيميائية . وقد استخدم وفد الولايات المتحدة هذا النهج في الجداول الواردة في الوثيقة CD/500 .



ومن الواضح أن القوائم المبدئية ستحتاج الى أن يتفق عليها كجزء لا يتجزأ من الاتفاقية التي نتفاوض بشأنها • ومع ذلك ، يعتقد وفد بلادي بأنه ينبغي أن تدمج في الاتفاقية آلية لتعديل القائمة أو القوائم تحت إشراف اللجنة الاستشارية لكي تأخذ في اعتبارها أوجه التقدم المحتملة في التكنولوجيا مستقبلا وتتوخى الورقة الحالية تنشيط مناقشة هذه القضايا ، وتوفر أساسا لمزيد من العمل •

وقد برزت الحاجة الى الاتفاق دوليا على قائمة بتلك السلائف الهامة ، حين أثبتت الأمم المتحدة استخدام غاز الخردل والتابون ، العامل المثير للأعصاب ، في حرب الخليج • وفي ضوء هذا التقرير ، فرضت المملكة المتحدة قيودا جديدة على الصادرات من المركبات التي يمكن استعمالها في صنع تلك الأسلحة • وقد اتخذت حكومات أخرى اجراءات مماثلة ، لاسيما حكومات شركائنا في الجماعة الأوروبية ، والولايات المتحدة وكندا • وقد أوضحت ضرورة اتخاذ هذه الاجراءات ، أكثر من أي وقت مضى أن هناك حاجة الى آلية للتحقق من عدم انتاج الأسلحة الكيميائية بغية التأكد من أن تلك السلائف لا تنتج بكميات لا يبررها الاستعمال المدني وتحويل الى أسلحة كيميائية •

ومن رأي وفد بلادي أن انشاء نظام على هذا الاساس للتحقق من عدم الانتاج سيشكل مساهمة قيمة في بناء الثقة في الاتفاقية دون التطفل بلا ضرورة على الصناعة الكيميائية للدول الأطراف وقد أورد وفد هولندا تحليلا قيما في ورقة العمل CD/454 المقدمة منه عن الآثار العملية لمثل تلك الترتيبات وقد يبدو حجم هيئة التفتيش المطلوبة لهذا الغرض حجما يمكن تدبيره • بيد أنه على عكس التحقق من تدمير المخزونات ومرافق الانتاج ، الذي سيكون محدود الوقت ، سيكون هذا الأمر مهمة متصلة تقوم بها اللجنة الاستشارية وأمانتها ، التي سيكون عليها أيضا القيام بمهمة منفصلة هي رصد احتياز وانتاج كميات محدودة جدا من المركبات المهلكة الفائقة السمية لأغراض مباحة •

وستكون هناك حاجة الى اجراء مشاورات مكثفة مع الصناعات الكيميائية الوطنية بصدد صياغة ترتيبات التحقق من عدم الانتاج وتنفيذها على السواء ، والمثال الذي يضربه نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوضح كيف يمكن القيام بالتفتيش بالتعاون الوثيق مع الصناعة التي يجري التفتيش عليها • وتتمتع أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بثقة الصناعة النووية في نطاق عريض من البلاد في كل أنحاء العالم حيث يتم العمل بنظام ضماناتها • وهي تحظى في نفس الوقت باحترام دولي لدقة عملياتها وجدارتها بالثقة • وقد تشاورت حكومة بلادي على نحو مثمر مع ممثلي الصناعة الكيميائية البريطانية ، من خلال هيئتها التنسيقية : رابطة الصناعات الكيميائية • وقد أثلج صدورنا رد فعلهم الايجابي ، وكان اهتمامهم مشجعا لنا في مفاوضاتنا بشأن اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية •

والحق أن مهمة عقد اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية لمهمة ملحة • وتتفق جميع الوفود على الغاية المرجوة ، وقد حقق المؤتمر نجاحا جوهريا صوب هذه الغاية • وينبغي لنا أن نضاعف من جهودنا بغية الوصول الى اتفاق مبكر على النص الكامل لاتفاقية للقضاء على الأسلحة الكيميائية كلية من ترسانات الأسلحة في العالم •

وفي ١٤ شباط / فبراير ، قال الوزير المسؤول في المملكة المتحدة السيد لوس ، عن الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، في هذه الغرفة ان المجتمع الدولي قد ألقى على كاهل هذا المؤتمر بشكل قاطع مسؤولية ثقيلة هي التوصل الى اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية حظرا كاملا • وقد حث المؤتمر على أن ينهض بمسؤوليته بسرعة وأن يقدم في أقرب وقت ممكن الى الأمم المتحدة اتفاقية فعالة للتوقييع والتصديق عليها •

وفي الأسبوع التالي، قالت مجموعة البلدان الاستراكية فى الوثيقة CD/435 ان المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية والجارية داخل الهيئة الفرعية المحصنة ينبغي أن تبدأ في وقت مبكر بقدر الامكان وينبغي أن تمضي دون أن تحدد باطار عمل المؤتمر ، أي بعبارة أخرى ، ينبغي توخي امكانية مواصلة المفاوضات ، عند الاقتضاء ، بعد الجريين الربيعي والصيفي لدورة المؤتمر • واننا لنشارك في هذا الرأي •

ومنذ شباط / فبراير ، أصبحت الحاجة الى الانفاضة أكثر الحاحا ، لأننا رأينا مد ذلك الوقت أنه قد ثبت استعمال الأسلحة الكيميائية • فاذا سنحت لنا فرصة تحقيق تقدم بشأن مبادئ الاتفاقية عن طريق اتصالات أخرى - ولو كانت غير رسمية - تحرى فى نيويورك أو جنيف في وقت آخر من هذا العام ، ينبغي لنا أن نغتنمها فعسنا نكون عندما يستأنف المؤتمر عمله في أوائل ١٩٨٥ ، قد أصبحنا اكثر اقترابا من عقد الاتفاقية •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه وعلى التهاني التي وجهها للرئيس •

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر السفير ولد-رويس •

السيد ولد - رويس ( الجزائر ) ( الكلمة بالفرنسية ) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أهنيكم لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر تموز/ يوليو وأن اؤكد لكم أن وفد الجزائر سيتعاون معكم تعاوننا كاملا في الاضطلاع بمهمتكم •

ان ما لكم من خبرة واسعة في مجال نزع السلاح وما يعرف عنكم من براعة ودبلوماسية ليعتبران من العوامل القيمة التي تساعد علي التماس حلول للمشاكل التي نواجهها •

ونقدم تهانينا أيضا الى السيدة تيورين والى السفير اكيوس لحسن ادارتهما لأعمالنا أثناء شهر حزيران/ يونيه •

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بين ظهرانينا بالسفير روبرت يان فان شيك من هولندا •

أريد اليوم أن أبدي بعض الملاحظات المتعلقة بالقضايا " النووية " ، ليس أماننا الآن سوى بضعة أسابيع على اختتام الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح • وقريبا سيكون علينا أن نعد تقريرنا للجمعية العامة • وللأسف يلمس وفد بلادي أن ليس هناك جديد يجعل تقرير ١٩٨٤ مختلفا عن تقرير السنة الماضية ، باستثناء بعض توقعات التقدم في مجال الأسلحة الكيميائية وقد استمعنا في هذا الصدد الى بيانين هاميين من ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الموقرين • ونحن نميل الى ابرازها فيما يبدو لنداري ما أصاب مؤتمر نزع السلاح من شلل •

ومن الواضح أن الدورة الحالية ستكون ماثلة للدورة السابقة فيما اعترأها من عقم ، الا اذا تغير موقف بعض الوفود التي تمنع المؤتمر عن اداء دوره بوصفه الهيئة الوحيدة لاجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح •

وقد يبدو هذا التنبوء على قدر من التشاؤم الا أنه يستند الى واقع ملموس ، الا وهو تجميد مؤتمر نزع السلاح الذي يجد نفسه عاجزا عن الشروع في مفاوضات بشأن بنود ادرجت بتوافق الآراء في جدول الأعمال وتحظى بأولوية قصوى •

وبينما نحن على هذه الحالة يستمر سباق التسلح بلا هوادة تصاحبه آثاره السلبية من تفاقم الخلافات بين الشرق والغرب الى تزايد عدم الاطمئنان وتصاعد الشعور بالريبة الى التبديد الشائن للموارد البشرية والمادية التي تفتقر اليها بلدان العالم الثالث • وتتوالى التدابير والتدابير المضادة بينما يزداد السلاح النووي انتشارا ويستفحل خطر الحرب النووية • ذلك أن تكديس الترسانات النووية واستحداث أجيال جديدة من الأسلحة التي تؤدي الى خفض العتبة النووية على نحو خطير والانزلاق بالاستراتيجية النووية نحو تقبل مفهوم حرب نووية " محدودة " ، انما هي عناصر تتضافر لتقصر المسافة التي تفصل بين الرغبة في اللجوء الى السلاح النووي وبين احتمال استعماله •

هذه الأوضاع تبعث على القلق خاصة وأنها تنبع من حالة دولية تموج بالتوترات من كافة الأنواع تشدد في العلاقات بين الشرق والغرب وتدهور في الأوضاع الاقتصادية في البلدان النامية بصورة لم يعرف لها مثيل من قبل ، واستمرار بوعر التوتر في جهات عديدة من العالم وغير ذلك كثير •

وهي توترات متأصلة في نظام الأمن الدولي الحالي القائم على تقسيم العالم الى كتل متصارعة وعلى توازن هش للقوى • ويتطلب استئصال هذه الظواهر التي تشكل تهديدا للسلام العالمي القيام باصلاح نظام الأمن الدولي الحالي اصلاحا جذريا ينبغي لكي يكتب له البقاء ألا يرمى فقط مصالح جميع مناطق العالم ، بل وأن يعالج أيضا مفهوم الأمن بجميع أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية •

بيد أنه لا ينبغي أن يستغل التوتر الدولي كذريعة لرفض التفاوض • فالموقف الحالي يتطلب على العكس من الأطراف الرئيسية أن تحاول ايجاد مجال للتوافق حتى يمكن التغلب على الأزمة التي تسود العلاقات الدولية • وينطبق ذلك على العلاقات بين الشمال والجنوب التي تفتقر الى حلول قائمة على التضامن ، مما يهدد بايجاد وضع لا يمكن تقييم ما سترتب عليه من آثار على جميع البلدان الغنية منها والفقيرة على حد سواء كما ينطبق ذلك على مشاكل الأمن ونزع السلاح •

ولا مناص مع ذلك من التسليم بأن قنوات التفاوض المتعدد الأطراف مسدودة في وقت تجمعت فيه جميع الأعراض لحدوث انهيار في السلم والأمن الدوليين • أليس من المفارقة أن نلمس أنه لا تجري أية مفاوضات في الوقت الحالي بشأن الأسلحة النووية في حين أن وعيا لم يسبق له مثيل بخطر الحرب النووية مافتيء يتنامى في جميع أنحاء العالم ؟

وليس من شك في أن عملية التفاوض المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح تمر بأزمة خطيرة يمكن أن تفضي الى نقطة اللاعودة ومما يثير قلقنا أن هناك تناقضا بين مدى خطر الحرب النووية وموقف الانتظار الذي تتخذه بعض الدول النووية التي ترفض التفاوض التماسا لتدابير عملية ملائمة بغية القضاء على هذا التهديد •

ان الافتقار الى الارادة السياسية يجمد جميع الهياكل التي اقامتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لكي تواجه تحدي سباق التسلح وخطر الحرب النووية • حقا ان هذا الوضع ليس بجديد ، اذ ان الجهاز الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف لم يسجل منذ نشأته أي اتفاق ملموس ، مهما كانت ضآلته • ولا جدال كذلك أن عدم تحقيق أية نتيجة يزيد من حدة الشعور بالاحباط لدى أولئك الذين يكرسون جهودهم لمهام نزع السلاح • ولكن لا ينبغي لهذه الحالة أن تثنيانا عن عزمنا بل يجب أن تحثنا على أن نبرز بقدر أكبر الحاجة الملحة الى التفاوض بشأن تدابير ملموسة من شأنها أن تكبح سباق التسلح وأن تعكس الاتجاه السائد •

ويرتبط الشروع في هذه العملية بالتغلب على العقبات التي تعرقل سير العمل في مؤتمر نزع السلاح • كيف يمكن أن نفسر أن المفاوضات داخل المؤتمر لا تتناول من البنود الثمانية المدرجة في جدول الأعمال سوى بند واحد هو بند الأسلحة الكيميائية ؟ هل يعني ذلك أن غيره من المسائل يحص الدول النووية بمفردها ؟ في هذه الحالة ، لماذا ووفق على ادراج هذه البنود في جدول أعمال هيئة مهمتها الوحيدة هي التفاوض لابرام اتفاقات نزع السلاح ؟

ولئن كان تمسكنا بقضية نزع السلاح يجعلنا نرحب بأي تقدم يحرز في المفاوضات المحدودة التي تدور بين الدول النووية ، فإنه لا يقلل على الإطلاق من افساعنا بأن الأمر يتعلق بمسائل بنبعي بالضرورة أن تكون موضوعا لمفاوضات متعددة الأطراف يشكل مؤتمر نزع السلاح الهيئة الملائمة لاجرائها ومن الواضح أن المفاوضات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية - مهما كانت أهميتها - يمكن أن تكون لها سمة تكميلية ولكن لى يتسنى لها أن تحل محل المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح •

وإذا أريد للمفاوضات بشأن القضايا النووية أن تقتصر فقط على دائرة العلاقات الثنائية ، أو حتى على دائرة العلاقات الاقليمية ، فذلك يعني أن تنزل الدول الأخرى الى مرتبة المراقبين السلبيين في مفاوضات تتناول أمنها بقدر ما تتناول أمن الدول الحائزة للأسلحة النووية • كما أن هذا الأمر يجعل فرص انجاح هذه المفاوضات رهنا بحالة العلاقات القائمة بين تلك الدول ويؤدي بنا الى أن نقبل أن تتمثل المصلحة العالمية في مصالح هذه الدول •

ان عملية نزع السلاح وبخاصة السلاح النووي من العمليات الطويلة الأجل التي يجب أن تتم بمنأى عن التقلبات التي تطرأ على المسرح السياسي الدولي • وهنا أيضا نجد أن الاطار المتعدد الأطراف هو الأكثر ملائمة لها •

ونظرا لما يتضمنه السلاح النووي من تهديد بالقضاء على الجنس البشري ، فان وحدة المصير الناجمة عن هذا التهديد تعطي جميع الدول الحق في مراقبة المفاوضات حول القضايا النووية والاسهام فيها • ذلك ان المفاوضات وحدها تتيح لجميع الاتجاهات السياسية أن تعبر عن رأيها وأن تسهر على الحفاظ على مصالح أمن الجميع ، كما أنها تشكل أفضل ضمان لقبول التدابير المتخذة على الصعيد العالمي.

وللأسف يعمل ما تبديه بعض الدول من تشكك واضح في السبيل المتعدد الأطراف على منوع المؤتمر بصورة دائمة من الشروع في مفاوضات حول القضايا النووية • وهذا الموقف علاوة على أنه يتجاهل مطالبة المجتمع الدولي بالتفاوض حول نزع السلاح النووي ومنع نشوب الحرب النووية يتناقض تماما مع التعهدات التي قطعت في البيان الختامي لعام ١٩٧٨ وفي غيره من الصكوك الدولية •

وقد ذكرت مختلف الذرائع لاحباط جميع محاولات التفاوض داخل المؤتمر ، وهي ذرائع تكاد لا تخفي انعدام الارادة السياسية •

وكثيرا ما يشار الى الموقف الدولي على أنه من معوقات التفاوض حول القضايا النووية • فهل ينبغي لنا أن ننتظر تحسن المناخ الدولي للشروع في عملية التفاوض بينما نحن على علم بأن سباق التسليح يزد من التوترات بقدر ما يغتذي بالخلافات القائمة بين الكتلتين ؟

وتعقيد القضايا النووية وما ينجم عنها من آثار على الأمن الوطني يشكلان حجة ثابتة تستخدم لصرف المؤتمر عن الشروع في مفاوضات في هذا المجال • ويؤدي تأييد وجهة النظر هذه الى تأجيل المفاوضات بشأن القضايا النووية الى أجل غير مسمى ، لأنه من الواضح أن هذه المفاوضات تزداد تعقيدا على مر الزمن •

وفي حالات أخرى يلجأون الى التذرع بالصعوبات التي تصادف تصميم وإنشاء نظام فعال للتحقق ليرفضوا مقترحات التفاوض من أجل التوصل الى اتفاقات بشأن تدابير يدعى بأنها " يصعب التحقق منها " أو ببساطة " لا يمكن التحقق منها " .

ومن المؤكد أن اهتمام الدول بالبحث عن نظام للتحقق يمكن أن يضمن لها أن الأطراف الأخرى تطبق جميع احكام الاتفاقات المبرمة ، انما هو اهتمام مشروع . فالواقع أن من مصلحة جميع الأطراف أن تتخذ تدابير فعالة للتحقق في اطار كل اتفاق .

غير أنه لا بد لمثل هذا النظام أن يقوم على الوسائل المتاحة وقت المفاوضات حول كل اتفاق . ولا يوعي الاصرار على التوصل الى نظام فعال بصورة مطلقة الا الى تأجيل الاتفاق . ومن جهة أخرى ، لا جدال في أن المخاطرة التي نتعرض لها من جراء عدم وجود اتفاق أكبر بكثير من المخاطرة الناجمة عن خرق افتراضي لأحد الاتفاقات من جانب أحد الأطراف ، وهو فعل يعرض مرتكبه على كل حال لعواقب رادعة .

كما أن الاعتبارات الاستراتيجية ليست على قدر أكبر من الاقناع في تبرير عدم اجراء مفاوضات في مجال نزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية .

وفي الواقع يرجع عدم اجراء مفاوضات الى نقص الارادة السياسية أساسا . ونحن نكرر أن ارادة التفاوض أيضا ذات طابع سياسي قبل كل شيء . والاسهام في المفاوضات هو أفضل تعبير عن الاستعداد الاكيد لتحقيق نزع السلاح وهو في ذلك يفوق مجرد الافصاح عن الايمان بهذا الهدف . وعندما توجد الارادة السياسية يصبح الاتفاق ممكنا من الناحية الموضوعية حتى في ظروف دولية وعرة - واذا كانت المصاعب التقنية-التي لا يسعى ، الى التقليل من شأنها - تستطيع بالكاد ان تفسر بطء عملية التفاوض التي شرع فيها ، فانها لا تصلح كذريعة لرفض البدء في تلك العملية .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات ، لا يسعنا الا أن نعرب عن قلقنا البالغ ازاء اخفاق المشاورات التي اجراها من تولوا رئاسة المؤتمر بشأن توسيع ولاية الهيئة الفرعية المعنية بمنع تجارب الأسلحة النووية وإنشاء لجان متخصصة تعني بالبنود ٢ و ٣ و ٥ من جدول أعمالنا مع كل ما بذلوه من عناية وجهد كبيرين .

ولا مناص من ملاحظة أن مجموعة ال ٢١ قد اظهرت طيلة هذه العملية مرونة فائقة . لقد أخذت مجموعة ال ٢١ في اعتبارها الصعوبات التي صادفتها بعض الوفود عند صياغة الاختصاصات ، مدفوعة في ذلك باهتمامها بالتوصل الى حلول وسط تسمح للمؤتمر بالشروع في دراسة جادة لهذه المسائل التي تتمتع بأولوية قصوى .

وهكذا لم ترفض مجموعة ال ٢١ المقترحات المتعلقة بالولايات الاستكشافية فيما يخص بندي " منع نشوب حرب نووية " و " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " وللاسف لم تكف هذه التنازلات - على أهميتها - للتغلب على رفض أي اشارة الى الهدف النهائي من جانب عدد قليل من الوفود وكان هذا الهدف هو المفاوضات من أجل ابرام اتفاقات . وهكذا استحال على المؤتمر مرة أخرى أن ينشيء الهياكل اللازمة لأداء مهمته .

ونحن اذ نعترف بضرورة الاضطلاع بأعمال استكشافية كمرحلة تمهيدية لأي عملية للتفاوض ، ومن باب أولى عندما يتعلق الأمر بمسائل على هذا القدر من التعقيد ، نرى أن نبرز ان مثل هذه الممارسة ينبغي لها أن تدرج في اطار الهدف المنشود الا وهو اعداد اتفاقات متعددة الأطراف .

وهذا يوعدى بنا الى التساؤل عن مبررات اجراء مشاورات شه رسمية داخل أفرقة الاتصال • ومن المؤكد ان الاسهام في مثل المشاورات يعتبر فعلا اراديا لا بكشف عن موافق الأطراف • الا أن هذا الاسهام يتضمن التعهد بالتصرف بحسن نية في البحث عن حلول وسط • وتفقد المشاورات الغرض منها اذا تمسك معارضو انشاء أجهزة فرعية تعني بالقضبا النووية بمواقفهم المتشددة •

ان استمرار معارضة انشاء لجان مخصصة مكلفة بمعالجة المسائل ذات الأولوية يوعدى تخوفنا من الاتجاه الى قصر أعمال المؤتمر على دراسة مسائل بقول بكل صراحة انها ذات أهمية سببية بالقياس الى المخاطر التي تتعرض لها الانسانية من جراء الأسلحة النووية • واذ نعترف بأهمية الاتفاقات حول تدابير تعد ثنائية في نهاية المطاف ، مازلنا نعتبر نزع السلاح النووي الهدف الرئيسي الذي لا يمكن أن نغفل عنه في أية مفاوضات شأن اتفاقات أخرى تتعلق بنزع السلاح •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : اشكر ممثل الجزائر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس •

واعطي الآن الكلمة للسفير دانا سالا ، ممثل سري لانكا •

السيد دانا سالا ( سري لانكا ) : سيدي الرئيس ، يأخذ وفد سري لانكا الكلمة للمرة الأولى في شهر تموز / يوليه • ومن واجبا لذلك أن نقدم لكم تهانينا الصادقة على توليكم رئاسة هذا المؤتمر وأن نتمنى لكم النجاح في الجهود المضنية التي ستبذلونها لقيادتنا جميعا الى تحقيق نتائج ايجابية • واذ يتمتع بلدا بعلاقات ودية ، فنحن سعداء بأن نرى ممثلا موقرا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على رأس مداولتنا الهامة •

وأود أيضا أن أشيد بالسيدة شيورين وبالسفير أكيوس اللذين وجهنا عملنا خلال شهر حزيران / يونيه بالحماسة المتفانية والنشاط اللامحدود اللذين ألفنا أن نقرنهما بنهج السويد في معالجة قضايا نزع السلاح • وقد اعترضت الفقرة ٢٨ من الوثيقة الحتمية المنبثقة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بأنه " رغم أن نزع السلاح مسؤولية تقع على جميع الدول ، فان على الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية الأولى عن نزع السلاح النووي " • ومن طرافة تسلسل الأحداث اذن أن تعقب رئاستين متواليتين لمجموعة البلدان غير المنحازة والبلدان المحايدة رئاستان متتاليتان لدول حائزة للأسلحة النووية • ونأمل أن تحققوا نجاحا أكبر خلال شهري تموز / يوليه وآب / أغسطس قبل أن نختم دوراتنا • وسيكون تعاون وفدي ومساندته مكفولين على الدوام •

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيبا وديا بالسيد فان شايك ، سفير هولندا •

كثيرة هي البيانات التي قدمت بشأن انعدام التقدم المحرز في دورة عام ١٩٨٤ لهذا المؤتمر • وأكثر البيانات أهمية في نظرنا هو بيان مجموعة ال ٢١ الذي قرأه السيد فيداس ، سفير يوغوسلافيا ، يوم ٢٨ حزيران / يونيه • وربما يبدو تكرار هذا الموضوع والتعبير عن خيبة أمل وفود أخرى بمثابة سلوك درب مطروق من قبل أو الاستسلام لروح الهزيمة • ولا يمكن أن نسمح لأنفسنا بهذا الترف • فاذا عاد وفد بلدي الى هذا الموضوع ، فلأنه يود أساسا أن يحلل الأسباب التي حالت دون أن نحز أي تقدم ، وأن يحدد ، بشكل بناء قدر الامكان ، سير الاحراءات اللازمة لمعالجة هذه الحالة • ونحن نتحدث أيضا من واقع خبرتنا في شهر نيسان / أبريل عندما كان لوفد سري لانكا شرف تولي الرئاسة •

وقد كشف التشخيص الشائع في البيانات الكثيرة التي أُلقيت حتى الآن عن أن افتقار بعض الوفود الى الارادة السياسية هو السبب في حالة الشلل التي نعاني منها حاليا • ولا يتوهم وفدي ، الذي يمثل بلدا صغيرا غير ذي أهمية من الناحية العسكرية ، بأننا قادرون على توليد الارادة السياسية في العواصم التي يهملها الأمر ، سواء كان ذلك عن طريق النداء الصادق أو ببلاغة التعبير • بيد أن لدينا هدفا آخر ، أقل طموحا ، الا وهو البحث عن سبل ووسائل يمكننا بها تجنب اساءة استخدام القضايا الاجرائية التي يختفي فيها غياب الارادة السياسية • فاذا وفقنا في ذلك ، فسوف نوضح بجلاء أمام الرأي العام الدولي أن انعدام الارادة السياسية ، لا عدم الاتفاق على الاجراءات ، هو السبب الرئيسي لمشاكلنا • وسيتضح بالتالي ، على حد ما جاء في البيان الذي قدمته مجموعة ال ٢١ في شهر حزيران / يونيه ، أين تكمن المسؤوليات •

ونحن نعلم جميعا بأن تكوين مؤتمر نزع السلاح تنظمه الفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية • فقد طلبت هذه الفقرة ببصيرة تدعو الى الأعجاب ضرورة استعراض التشكيل الذاتي لمؤتمرنا على الدوام ولم يكن يدور في ذهن الذين انضموا الى توافق الآراء التاريخي الصادر عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، أن يتجمد مؤتمر نزع السلاح ، لا من حيث الزمان ولا من حيث المكان • اذ يبدو أن المرونة كانت السمة المميزة للتوجيهات التي أعطتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح الى هذا المؤتمر ، وقد ادخلنا بدورنا هذه المرونة في نظامنا الداخلي الى اقصى حد ممكن •

لذلك يكون من المنطقي أن نستعرض ، من حين لآخر ، اجراءاتنا في هذا المؤتمر وأن نبحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتحسين ممارستنا الفعالة لمسؤولياتنا الرسمية التي القتها على عاتقنا الوثيقة الختامية • ولهذا السبب ، يشعر وفدي بأن تواتر معالجة موضوع الاجراءات في هذا المحفل يجب أن يدفعنا الى التفكير جديا في السبل والوسائل التي يمكن بموجبها تذليل هذه العوائق الاجرائية التي تعترض عملنا • واحدى الامكانيات المتاحة أمام المؤتمر هي تناول هذه القضايا بطريقة رسمية وذلك بمعالجة القضايا الاجرائية على أنها بند من بنود جدول الأعمال ، لا بطريقة مخصصة كما كان عليه الحال حتى الآن • بل وقد نذهب الى أبعد من ذلك ونقترح ضرورة تحويل العمل المفيد للغاية الذي يجري حاليا في اطار مجموعة السبعة المشكلة تشكيلا غير رسمي الى مناقشات رسمية وأكثر تنظيما في اطار هيئة ملائمة مفتوحة العضوية ، أو حتى في اطار لجنة مخصصة • وربما يحتاج البعض بأننا نحول بذلك انتباه وطاقات مؤتمرنا عن النظر في قضايا نزع السلاح الى النظر في القضايا الاجرائية • وهذا اللبس قائم بالفعل • ويقترح وفدي أن ننظر الى الفوائد التي يمكن جنيها من اجراء مناقشات رسمية حول هذا الموضوع للحد من هذا اللبس ومنعه من التدخل باستمرار في مهمة مؤتمرنا ، باعتباره المحفل الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح •

وكما أسلفت الاشارة الى ذلك ، يكون من المنطقي لهيئات كهيئتنا أن تفرض على نفسها من حين لآخر مهمة النظر في شؤونها • وهذا ما تفعله هيئات أخرى متعددة الأطراف • مثال ذلك ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أنشأه ميثاق الأمم المتحدة ليكون الجهاز الرئيسي لتنسيق العمل الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة • فهذه الهيئة المجتمعة حاليا في جنيف أمامها كأحد بنود جدول الأعمال بند عنوانه " اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك اعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي " • ويكون وفد بلدي سعيدا بأن يرى بندا مثل هذا البند في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لاعادة تنشيط مؤتمرنا عند الاضطلاع بمسؤولياتنا واردا في الفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية •

وربما تكون هناك وفود راغبة ، لأسباب نخصها ، في أن يسمر الوضع الراهن . ومع ذلك ، يساورني شك في أن يعرب أي وفد عن كامل ارتياحه للحالة الراهنة . ويجب ألا نترك مجالاً لسوء الفهم فنحن لا نسعى إلى الارتقاء بالقضايا الاحرائية إلى نفس مستوى قضايا نزع السلاح الفنية . فهذا أمر بعيد كل البعد عن أذهاننا . وما نسعى إليه هو النصدي صراحة وبهدف معين للقضايا الاجرائية من أجل القضاء في نهاية الأمر على استعمالها بخبث ، أو على اساءة استعمالها في تعطل التقدم فسي مهمتنا للتفاوض بشأن تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحب رقابة دولية فعالة .

وأني مقتنع بأن هناك عملاً غاية في الأهمية يتم في إطار مجموعة السبعة التي تم تشكيلها بشكل غير رسمي . ولا شك في أن نتائج هذا العمل ستتاح لنا في نهاية هذه الدورة وربما في شكل ورقة عمل . ومع ذلك ، يعتبر وفدي أن أهمية هذا الموضوع ، كعائق ينسعي إزالته ، لتسهيل عمل مؤتمرنا بوصفه هيئة متعددة الأطراف للتفاوض بشأن قضايا نزع السلاح ، تقتضي هيكلًا أكثر تنظيمًا مع مشاركة أكبر عدد من الوفود الراغبة في ذلك . فقد أفادت دراسه وافية أعدتها لنا الأمانة عن الاقتراحات المتعلقة بتحسين وفعالية تشغيل مؤتمر نزع السلاح بأن الموضوع يهم عددا كبيرا من الوفود الحاضرة هنا . أوليس ذلك مبرزاً لأن نحول مناقشات محدودة وغير رسمية إلى مناقشات تستند إلى قاعدة أوسع وتتسم بقدر أكبر من التنظيم ؟ وستكون حكمة " حكماء " مجموعة السبعة متاحة لنا على الدوام بكل ما تنطوي عليه من كمال وشراء . ويكمن الفرق في أن هذه الحكمة ستتفاعل مع آراء وفود أخرى أيضا .

هذا هو رأي وفدي عن الطريقة التي يجب أن يعالج بها هذا الموضوع الهام . وانتقل الآن إلى القضايا الاجرائية ذاتها . لقد تلقينا في الماضي عدة مساهمات مفيدة بشأن تحسين وفعالية تشغيل مؤتمر نزع السلاح . فتضمنت ورقة العمل رقم ١٠٠ ، الصادرة في ٥ آب / أغسطس ١٩٨٣ بعض الآراء التي تم الاعراب عنها من حين لآخر . وفي دورة عام ١٩٨٤ ، تلقينا في بداية العام ، بيانا هاما من السيد فيداس ، سفير يوغوسلافيا . ويوعد وفد بلدي رأي وفد يوغوسلافيا القائل بأن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يعمل على أساس متواصل دون أن نجزئ عملنا إلى دورات سنوية مميزة لها جداول أعمال جديدة ينبغي التفاوض بشأنها والنظر مرة أخرى في مسألة تشكيل لجان مخصصة وفي ولاياتها . ونحن على مشارف شهر آب / أغسطس حيث سننظر خلاله في مسألة اعتماد تقريرنا السنوي . ويود وفدي أن يسترعي إنتباه المؤتمر إلى اقتراح الوفد اليوغوسلافي بشأن ضرورة النظر في اقرار جدول أعمال دورة عام ١٩٨٥ ، وتجديد ولايات اللجان المخصصة ، وانتخاب الرؤساء في إطار اعتماد تقريرنا ، وذلك للتقليل من الأعمال الاجرائية في بداية الدورة الجديدة .

ومنذ وقت قريب ، خلال النصف الثاني من دورتنا ، قدم السيد كراساليس ، سفير الأرجنتين ، مساهمة قيمة سعيًا منه لوضع ما يسمى بالخلافات الاجرائية في موضعها الحقيقي . ونحن نوافق على أن الخلافات الأساسية في مؤتمر نزع السلاح هي خلافات تتعلق بالموضوع . وليست الاجراءات سوى حجة لها ولنوضح هذا الازدواج . هناك مكان وزمان لاجراء المناقشات المتعلقة بالاجراءات . ولنحدد هذا المكان وهذا الزمان بحيث يمكن التعرف على الخلافات التي قد تنشأ فيما بعد في سير أعمالنا لما تمثله بالضبط خلافات موضوعية ، وسيمكننا بعد ذلك ، وبعد ذلك فقط ، أن نبدأ مهمة التفاوض على أساس هذه الخلافات ليكون هناك قدر من تطابق الآراء في قضية نزع السلاح . ذلك أن العوائق الاجرائية في اجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح ليست في الواقع أكبر من العوائق التي تتعرض لها المفاوضات الثنائية لنزع السلاح ، رغم تعدد الشركاء فيها . والمهم هو توافر الارادة السياسية لازالة هذه الخلافات الاجرائية



بعدم الخلط بينها وبين الخلافات الموضوعية • فإذا توافرت الإرادة السياسية اللازمة للمفاوضات الشائبة ، فما هو اذن سبب عجزنا في مؤتمر نزع السلاح عن الاتفاق على ولاية لتأسيس لجنة مخصصة بهدف التفاوض على قضية نزع السلاح نفسها ؟ هل يرجع السبب في أن المؤتمر ، بوصفه هيئة متعددة الأطراف للتفاوض ، يثير الإرادة السياسية بعفوية أقل مما يحدث في المفاوضات الشائبة ؟ وفي الرد على هذا السؤال يكمن قدر التزامنا بمؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح •

وشمة قضايا أخرى عديدة يمكن مناقشتها بحق في هيئة ملائمة مخصصة لتحسين وفعالية تشغيل مؤتمر نزع السلاح • ومن بين هذه القضايا قضية التطبيق العملي للمادة ١٨ من نظامنا الداخلي التي أدت الى تفسير توافيق الآراء على أنه اجماع الآراء • ومما يجدر ملاحظته أنه بموجب الفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكروسة لنزع السلاح ، كلفت الجمعية العامة مؤتمر نزع السلاح باستخدام أساس " توافيق الآراء " للتفاوض على مسائل نزع السلاح • غير ان الذي حدث في الواقع هو ان مفهوم التوافيق في الآراء هذا لم يستخدم للتفاوض على المسائل الجوهرية ، ولكن كحق للاعتراض لدى النظر في المسائل الشائبة التي كان يجب أن تكون موضع الحلول الوسط والتسويات المتبادلة • ويذكر وفدي أنه خلال المناقشات التي سبقت وضع النظام الداخلي ، حاولت مجموعة الـ ٢١ تعريف معنى توافيق الآراء رغم ما تنطوي عليه طبيعة هذا المفهوم من غموض وصعوبة • ونشير الى أنه في حركة عدم الانحياز ، التي هي من أولى التجمعات الدولية التي اعتمدت هذه الصيغة الفريدة من نوعها لاتخاذ القرارات • تم تعريف توافيق الآراء على النحو التالي :

" لتوافيق الآراء صفة معينة غير قابلة للتحديد ويصعب التعبير عنها بالكلمات رغم أننا جميعا ندرك بالفطرة ما يعنيه • وهو يفترض مسبقا تفهم وجهات نظر مختلفة واحترامها بما في ذلك عدم الاتفاق ، وتعني ضمنا تسوية متبادلة يمكن أن ينشأ على أساسها اتفاق بفضل عملية موافقة صادقة تجرى فيما بين الدول الأعضاء بالروح الحقيقية لحركة عدم الانحياز • وتوافيق الآراء في الوقت ذاته ، هو عملية وصيغة نهائية للحل الوسط ، تتشكلان بالمشاورات والمناقشات والمفاوضات المسبقة ، في صورة موقف متفق عليه من الجميع • وبعبارة أخرى ، فتوافيق الآراء هو تقارب وانسجام عامان في وجهات النظر يعكسان رضا المؤتمر أو الاجتماع على أوسع نطاق ممكن ، أو يحافظان على الأقل على وحدة الحركة وقوتها " •

ومن الواضح الجلي أن توافيق الآراء واجماع الآراء مفهومان متميزان ومختلفان ، رغم اختلاف اطار مؤتمر نزع السلاح عن اطار حركة عدم الانحياز ، وان توافيق الآراء لا يعطي الوفود سلطة حقوق الاعتراض • لذلك يجب أن نتأكد من تفهم الروح الحقيقية لتوافيق الآراء ومن مراعاتها • والمجال الآخر للمناقشة هو الاجراء الذي تقررت بموجبه مشاركة الدول غير الأعضاء • ذلك أن سري لانكا وهي البلد الصغير الذي اضطر الى أن ينتظر أكثر من سبع سنوات بعد حصوله على الاستقلال للدخول في منظمة الأمم المتحدة وثلاثين عاما قبل أن يقبل به في هيئة متعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح • ملتزمة التزاما قويا بمبدأ العالمية وتحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية • لذلك فنحن نتعاطف كثيرا مع اقتراحات الوفد المكسيكي بشأن الطريقة التي يجب أن تدعى بها الدول غير الأعضاء الى المشاركة في اجراءات مؤتمر نزع السلاح •

ولن يكون من الصحيح تماما أن نصف عمل هذه الدورة بعبارات سلبية • فقد حدث تبادل مفيد للآراء وأحرز قدر من التقدم • وشير بشكل خاص الى العمل الذي اضطلعت به اللجنة المخصصة المعنية

بالأسلحة الكيميائية تحت الرئاسة القديرة للسيد اكيوس ، سفير السودان ، ويقترح وفدي أن نناول هذا البند من جدول الأعمال في بيان منفصل • وبكفي القول هنا ان حلقة العمل التي أحرقتها جمهورية المانيا الاتحادية من ١٢ الى ١٤ حزيران / يونيو في مونستر، عن مسألة تدمير الأسلحة الكيميائية ، قد ساعدتنا بطريقة عملية وسناء على النظر في هذا البند • وقد استفاد وفدي الذي شارك في هذه الحلقة من التجربة ، ويغتنم هذه الفرصة للاعراب عن تقديرنا لوفد جمهورية المانيا الاتحادية •

وقد استمعنا أيضا الى اقتراح هام قدمه الوزير الموفر لخارجية البان بشأن صيغة " الخطوة خطوة " لحظر التجارب النووية • ولا شك أن هذا الاقتراح سيوضع موضع الدراسة الجدية عندما تلقى اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية ولاية مقبولة للتفاوض لاجراء أعمالها اللاحقة • وقد أعربت مجموعة ال ٢١ ، في بيانها الصادر في ٢٨ حزيران / يونيو ، بوضوح لا يشوبه أدنى غموض عن اهتمامها باحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح ، مبينة بذلك مرونتها في كثير من مجالات المناقشة •

وقد تلقينا مشروع معاهدة قدمه وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، يستحق الدراسة في اطار لجنة مخصصة تعني بهذا البند من جدول الأعمال اذا امكننا فقط الاتفاق على الولاية المقترحة • وهذه هي فقط بعض المساهمات المفيدة التي قدمت • ولا شك أنه ستكون هناك مساهمات أخرى • ومازلنا مع ذلك بعيدين عن اتخاذ اجراء ملموس يفضي الى ابرام اتفاقات بشأن قضايا نزع السلاح • وهذه ضربة موجهة الى ولاية مؤتمرنا بوصفه هيئة للتفاوض • ولكن الأهم من ذلك بكثير هو أنها خيانة لآمال الانسانية •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل سري لانكا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى بلدي والتي شخصها • وأعطي الآن الكلمة للسفير دوسي ، ممثل الهند •

السيد دوبي ( الهند ) : سيدي الرئيس ، بما أن وفدي يأخذ الكلمة للمرة الأولى خلال هذا الشهر ، أود أن أعبر لكم عن تهانينا لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح • وبين بلدينا علاقات ممتازة • ويكن لكم الجميع هنا تقديرا عظيما بوصفكم دبلوماسيا باررا وواحدا من أكثر الخبراء كفاءة بقضايا نزع السلاح • لذلك ، فمن الطبيعي أن يشعر وفدنا بسعادة كبيرة لتوليكم منصب الرئاسة خلال هذا الشهر • وأود أن أقدم أطيب تمنياتنا لكم بالنجاح في عملكم وأن اؤكد لكم كامل تعاوننا في هذا الصدد •

وآخذ الكلمة بصفتي منسقا لمجموعة ال ٢١ بشأن البند ٣ من جدول الأعمال • وأود أن أقدم باسم المجموعة ، مشروع ولاية للجنة مخصصة تعني بالسند ٣ ، كما ورد في الوثيقة CD/515 المؤرخة في ١١ تموز / يوليه ١٩٨٤ •

ومن نافلة القول أن الموضوع الرئيسي المتعلق بهذه الولاية يتسم بأهمية قصوى بالنسبة للمجتمع الدولي • وقد اعترف بهذه الأهمية في مؤتمر نزع السلاح على نطاق واسع • والدليل على ذلك الرغبة الحقيقية في بدء مناقشات جدية لهذا الموضوع في المؤتمر • ولسوء الحظ تعذرت حتى الآن ترجمة هذه الرغبة العامة الى نوع من الترتيب الرسمي اللازم لمباشرة العمل الجدي بشأن هذه المسألة ذلك أن انشاء لجنة مخصصة تعني بهذا الموضوع قد خضع لمشاورات مكثفة وغير رسمية منذ أن بدأت دورة المؤتمر • ويمكن القول بأن قدرا من التفهم قد تحقق وأن قدرا من التقدم قد احرز أيضا ، ولكن تعذر ، لسوء الحظ ، رغم ما بذل من جهد طويل وشاق ، الوصول بهذه المشاورات الى مرحلة ايجابية •

ومن جهة أخرى ، فإن دراسة جدية لمسألة بمثل هذه الأهمية لا تحتل التأخير ، ولا يمكن لهذه المشاورات أن تكون في حد ذاتها هدفا ولن يسمح بأن تستمر الى ما لا نهاية • لذلك ، شمة حاجة ملحة ، سواء فيما يتعلق بالجهر ، نظرا لأهمية الموضوع ، أو فيما يتعلق بالاجراء ، لان يتخذ مؤتمر نزع السلاح قرارا بشأن هذه المسألة • وهذا هو السبب الذي دفعنا الى تقديم مشروع ولاية • ونأمل أن يسهل هذا المشروع اتخاذ قرار في المؤتمر • وأود أن أشدد على أن هذا المشروع يتضمن كثيرا من العناصر التي ظهرت أثناء المشاورات • والهدف من هذه العناصر هو التوفيق بين مختلف وجهات النظر التي أعرب عنها بشأن هذا الموضوع • ولن يكون من المبالغ فيه القول بأن هذا المشروع هو أكثر الولايات التي يمكن قبولها لإنشاء لجنة مخصصة تعني بهذا الموضوع • لذلك سأطلب اليكم ، سيدي الرئيس ، نيابة عن مجموعة ال ٢١ ، أن تعرضوا هذه الولاية على مؤتمر نزع السلاح لكي يتخذ قرارا بشأنها في أقرب وقت ممكن ، ومن الأفضل أن يتخذه يوم الثلاثاء المقابل ١٧ تموز / يوليه •

وفي انتظار ذلك ، أود أن أؤكد للمندوبين الحاضرين هنا استعدادنا لأن نواصل المفاوضات بشأن هذا الموضوع حتى اذا تم ذلك في آخر لحظة للتوصل الى اتفاق •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل الهند على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى بلدي والتي شخصيا • ووفقا للطلب الذي قدمه لتوه ممثل الهند بأسم مجموعة ال ٢١ ، ينوي الرئيس عقد مشاورات عاجلة مع منسقي المجموعات وجميع الوفود المعنية ، وتقديم تقرير عن نتائج هذه المشاورات في الاجتماع القادم المقرر عقده يوم ١٧ تموز / يوليه •

انتهت قائمة المتحدثين اليوم • هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة ؟ أعطي الكلمة لممثل بلجيكا •

السيد ديباس ( بلجيكا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : استمع الوفد البلجيكي بعناية خاصة الى البيان الذي ألقاه لتوه السيد دوبي ، سفير الهند • وأكرر اليوم ما سبق أن قلته في الماضي وهو أنه يصعب للغاية عدم الاتفاق مع ما قاله لتوه ممثل الهند بشأن حظر نشوب حرب نووية • ولا شك اننا تأثرنا ببيانه لدقته والرغبة في التماس حل لمشكلة الولاية التي شغلتنا لمدة طويلة •

وأنا أتفق معه بالفعل على أن النص الذي تكرمت مجموعة ال ٢١ بتقديمه انما يركز الانتباه على الشروط الدقيقة التي ينطوي عليها مشروع الولاية ، باعتبار أن جميع عناصره مألوفة لدينا •

غير أنني أرى أن من الضروري والمفيد مواصلة المشاورات حول هذا الموضوع دون أن يحدد من الآن تاريخ نهائي لاتخاذ قرار • وآمل وأعتقد أنه سيكون في الامكان اتخاذ قرار بتوافق الآراء بروح التعريف الذي قدمه لنا منذ هنيهة زميلنا من سري لانكا ، ويمكن أن يحدث ذلك يوم الثلاثاء القادم رغم انني أشك في ذلك • وبصفتي منسقا للبلدان الغربية ، يمكنني أن أقول شيئا واحدا فقط بصدد هذه القضية الحساسة ، الا وهو انني لن أوصل شخصيا مهمتي كمنسق الا اذا كنت مقتنعا بأن جميع زملائي الغربيين يبحثون صادقين عن حل وسط في أسرع وقت ممكن •

ولا بد لي في الختام أن أشكر ممثل الهند على بيانه الذي نعتبره عنصرا ايجابيا للغاية ، ونعتقد أنه لا بد من مواصلة المشاورات واختتامها في أسرع وقت ممكن ، على حد قولكم منذ لحظة ، ياسيدي الرئيس ، وآمل أن يتم ذلك يوم الثلاثاء ، ولكن اذا تعذر ذلك في هذا اليوم فيجب الا نعرض للخطر بسبب حاجتنا الى ٤٨ ساعة اضافية ، الفرص الممتازة المتاحة لنا في نظري للتوصل الى اتفاق بشأن مشروع الولاية الذي يخص بالفعل قضية هامة جدا •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل بلجيكا على بيانه • هل سرب أي ممثل آخر في أخذ الكلمة ؟ يبدو أن ليس هناك أحد يريد الكلمة •

لقد وزعت الأمانة اليوم جدولاً زمنياً لاحتماءات المؤتمر وهيئاته الفرعية المخصصة التي ستعقد في الأسبوع القادم • وأعد هذا الجدول الزمني ، بطبيعة الحال ، جدول إرشادي ويمكن تعديله ان اقتضى الأمر ذلك • وأود للمؤتمر • والجدول الزمني ، بطبيعة الحال ، سيعقد الاجتماع الأول للجنة المخصصة المعنية بالبند ٦ من جدول الأعمال يوم الاثنين في الساعة ١٠/٣٠ ، وثانياً ، أود أن أسترعي الانتباه أيضاً الى اجتماعنا غير الرسمي المقرر عقده يوم الثلاثاء • وينضم جدول أعماله ثلاث نقاط ينبغي لنا النظر فيها وحلها ان أمكن • ومن المقرر أن يبدأ هذا الاجتماع في الساعة ١٥/٣٠ • وفي الوقت ذاته ، اذا تبقى شيء من الوقت بعد الانتهاء من الجلسة العامة الصباحية ، ففي الامكان استغلاله في بدء جلستنا غير الرسمية • اذا لم يكن هناك أي اعتراض ، فسوف أعتبر أن المؤتمر يرغب في اقرار برنامج عمل الأسبوع القادم •

وقد تقرر ذلك

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ١٧ تموز/ يوليه ، في الساعة ١٠/٣٠ • وترفع الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح •

رفعت الجلسة الساعة ١٢ / ٣٥